تاريخ العلاقات العربية – التركية (تركيا البديل الاستراتيجي والبدائل الأخرى).

تقديم:

لعل العلاقات العربية – التركية تعد من العلاقات الدوليّة النادرة، إذ تؤكد الدراسات التاريخية أنها لم تبدأ بفتح السلطان سليم الأوّل بلاد الشام ومصر عام 1516 و1517، بل هي أقدم من ذلك، إذ أن الروايات التاريخية تقول إن أوّل اتصال بين العرب والأتراك كان عام 54هـ عندما عبر عبد الله بن زياد (والي خراسان زمن معاوية بن أبي سفيان) نهر جيحون، واستولى على بخارى ورامدين وبيكند من بلاد الترك فيما وراء النهر. وبعد سلسلة من الفتوحات الإسلامية اعتنقت القبائل التركية الإسلام، بل وتحوّل الأتراك إلى مشاركين رئيسيين في حماية الإسلام والمسلمين. ولعل معركة "ملاذكرد" التي جرت في 1071/8/26م هي فاتحة معارك مشرّفة، تلك المعركة التي خاضها السلطان التركي السلجوقي (ألب ارسلان) وانتصر فيها على الجيش البيزنطي، وجعلت الطريق ممهداً إلى القسطنطينية. وبعد ذلك بربع قرن بدأت الحروب الصليبية (1096م)، وكان القائد التركي الشاب (قلج أرسلان) أول من تصدى للغزاة. وحتى بعد دخول الفرنجة إلى مدينة القدس، ظل القادة السلاجقة الأتراك يتولون مسؤولية منعهم من اختراق الداخل السوري.

لقد بلغ التفاعل العربي – التركي ذروته في العهد العثماني، وكان من ذلك صمود السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بوجه الضغوط الصهيونية، وإغراءاتها الهائلة أواخر القرن التاسع عشر، وهذه الممانعة قد كلّفت السلطان عرشه، كما ذكرنا. واستمرت هذه العلاقات في التطور، حتى قيل لو لم يقدم الأتراك للأمة العربية والإسلامية سوى نور الدين زنكي لكفاهم فخراً.

وفي عام 1260، بعد أن اجتاح المغول العراق والشام ووصلوا إلى مدينة غزة، لم يوقفهم إلاّ القائدان التركيان قطز وبيبرس، وكانت ملحمة عين جالوت التاريخية. واستمر التمازج بين العرقين أربعة قرون.

وبالرغم من مرور العلاقات العربية – التركية في حالات مدّ وجزر، إلا أن حقائق التاريخ والجغرافيا والموروث المقدس قد فرضت على الطرفين، العرب والأتراك، أن يعيشا حالة من التفاهم، بالرغم من الميل الذي أبدته تركيا نحو تحقيق مصالحها القومية(*). ومع ذلك فإن حقب الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، قد شهدت مواقف تركيّة ضد العدوان الإسرائيلي على المنطقة العربية ثمّنها العرب، ولم يَثْلمها إلاّ بدء نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا خلال شهر آب 1984، واتهام تركيا لسوريا

(*) كانت تركيا الدولة الإسلامية الثانية التي تعترف بإسرائيل عام 1949 بعد إيران التي اعترفت بإسرائيل عام 1948.

بدعم هذه النشاطات، وما رافق ذلك من أزمة مياه كان على رأسها مشروع تركيا لتطوير جنوب شرق الأناضول الذي عرف بمشرع غاب (GAP). ومع بدء فترة التسعينيات من القرن الماضي ازدادت هذه العلاقات تدهوراً بسبب العلاقات العسكرية التي قامت بين تركيا وإسرائيل والتي وصلت إلى المستوى الاستراتيجي[1].

وجاء حزيران 2000 ليشهد حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر جنازة الرئيس السوري حافظ الأسد، وهي أول زيارة له خارج تركيا، الأمر الذي مثّل رغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، توّجت بتوقيع الطرفين اتفاقية للتعاون العسكري في صيف عام 2002، واعتبرت أحد الردود المتصدية للمشروع الصهيوني، الذي عمل على توتير العلاقات التركية – العربية، والتركية – السورية على وجه الخصوص، والذي بدأ بشكل جدّي مع الاتحاديين والنزعة الطورانية وتغوّل اليهود في عهد جمال باشا السفّاح[2].

إن أي استعراض لتاريخ العلاقات العربية – التركية يسوقنا إلى أن الطرفين كانا مختلفي التوجّه. فالعرب كانوا يفترضون (وهذا خلل خطر) أن تُنَصّب تركيا من نفسها مدافعاً عن حقوقهم، في الوقت الذي تراخوا هم فيه عن المطالبة والكفاح من أجل هذا الحق، وترى تركيا (الحديثة) من جانبها أن لها الحق في أن تدافع عن مصلحتها القوميّة، خاصة إذا أدركنا أن النظام العالمي الجديد لن يسمح بإعادة إحياء محور اسطنبول – القاهرة – دمشق – الرياض. ولتحقيق ذلك فقد عمل هذا النظام على تهميش الأقطار العربية الفاعلة، وقد تم ذلك بعد أن توسّعت الهوّة بين أنظمة الدول العربية التي تملك، وتلك التي لا تملك، وما تبع ذلك من سقوط نظام الأمن القومي العربي. ولما كان من المتعذر تناول مستقبل العلاقات العربية – التركية خارج إطار الأبعاد الإقليمية والدوليّة وقضية المياه، فإن ذلك قد أفضى إلى تحكم المعادلات العالمية الجديدة في عملية توزيع الأدوار في المنطقة ومنها الدور التركي. ومن خلال التحالف الأمريكي – التركي التقليدي (في القرن العشرين)، فإن تركيا تسعى إلى تنفيذ أمريكا لتعهدها لها بإعطائها دوراً في الشرق الأوسط، رغم أنها غير مؤهلة له. وهنا لا بد من إدراك أن هذا الدور، كما تريده أمريكا وإسرائيل، قد يعود بالضرر على مستقبل العلاقات العربية – التركية، خاصة مع غياب أي دور عربي أو إسلامي نتيجة التباعد بين مواقف هذه الدول، التي ساهمت الولايات المتحدة في قيامها[3].

([1]) د.وليد رضوان (2006)، العلاقات العربية – التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص7 -12.

([2]) المرجع السابق، ص18 -59.

(3)هدى درويش (2002)، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية (جزءان)، دار القلم، دمشق.، ص375 وما بعدها.

ومن الملاحظ أن تركيا قد بدأت في طرح توجهها الجديد بالانفتاح على دول الشرق الأوسط (ومنها الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص) والإفادة من أسواقها الاقتصادية الضخمة، لكن دون إحداث تغيير يذكر في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب، وصولاً إلى دخولها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق يقول الكاتب التركي المعروف ومدير محطة CNN التركية، محمد علي بيراند "ليس لتركيا، في الظروف الحالية سوى خيار واحد، يتمثل في البدء بالانفتاح على الشرق الأوسط وأفريقيا، من دون قطع علاقاتها مع الغرب"[1].

إن المتفق عليه أن مستقبل العلاقات العربية – التركية، وما يقوم خلال ذلك من محاولات بناء دور تركي إقليمي، يتوقف على ثلاثة أمور؛ أولها المتغيّرات الدولية والإقليمية، وثانيها، هو سبل التعامل التركي مع المشكلات العربية – التركية الذاتية مثل الأقليات، ولواء الاسكندرون والمياه[2]، وثالثها تحقيق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، مع بناء مصالح إقليميّة واسعة في الشرق الأوسط[3].

تركيا: البديل الاستراتيجي:

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي تقسيم الأمر إلى مفهومين رئيسيين؛ هما البديل الاستراتيجي والنموذج الاستراتيجي[4].

أ) يقصد بالبديل الاستراتيجي بالنسبة لدولة ما، هو ذلك الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة من حيث القيم والتوجهات السياسية، من جهة، وامتلاكه القدرة والرغبة في بناء علاقات تشاركيّة تحقق مصالح الطرفين. ويقصد بالقدرات، القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، التي تمكّن الدولة من تحقيق كل أو بعض أهدافها. وبناء على هذا الشرط فإن الدولة الصغيرة أو الضعيفة هي عاجزة عن أن تكون شريكاً استراتيجياً مطلوباً، ما لم تنتظم في إطار مؤسسي يجمع قدراتها، كالانخراط في اتحاد أو رابطة أو تكتل. أما الرغبة فتعني سعي البديل عن رضا حر للمشاركة، نتيجة وجود شبكة من المصالح المشتركة مع الدولة، مرتكزة على التماهي في مجمل القيم والرؤى السياسية، ذلك أن غياب هذا التماهي يُصعّب، إن لم يجعل من الاستحالة، قيام مفهوم البديل الاستراتيجي، ومن ذلك على سبيل المثال تناقض المشروعين العربي والصهيوني. وفي النهاية لابد من وجود توافق وطني داخل الطرفين حول مشروع المشاركة[5].

([1]) Mehemet Ali Birand, Diyet: Turkiye Us Kibris Vzerina Pazar Lik Lar, 1974-1979, Istanbul, Milliyet Yayinlari, 1979, p.552.

([2]) د. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص408.

([3]) Caglar Keydar (1987), State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, London – New York, Verso, P.233.

([4])كمال حبيب (2010)، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانيّة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، ص12.

وفي الحديث عن البديل الاستراتيجي لابد من إدراك أن هناك وجهتي نظر متضاربتين؛ أولاهما أن اختيار مثل هذا البديل ربما يدخل الدول الساعية للبحث عنه في ضائقة، تتمثل في عجزها عن تنفيذ التزاماتها أو الوفاء بها[1]، وثانيتهما تتمثل في عدم وجود أهداف واستراتيجيّات محددة، أو اقتصار الهدف بين الدول التي تبحث عنه على طلب المعونات، أو فقدانها لفاعلية المشاركة في بناء استراتيجيات شراكة فاعلة، والاكتفاء بدور التعقيب على ما يطرحه البديل الاستراتيجي، وهو ما حدث في حالة تجربة الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي أو مع تركيا.

ب) أما مفهوم النموذج الاستراتيجي فينصرف إلى التحديثات المؤسسية التي طورتها دولة ونجحت، عبر فترة زمنية مناسبة، في تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة، حيث ينشأ لدى الدول الأخرى دافع للسعي إلى محاكاة النموذج. و"هذا يتطلب قيام ترتيبات مؤسسية ناجحة، إضافة إلى إمكانية نقل الخبرات إلى دولة أخرى، شريطة طول فترة تمتع النموذج بخاصية الاستمرار. وهذا ما شهدناه عندما انهار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 حيث لم ينجح في أن يكون "نموذجاً"[2].

ج) وهنا يبرز سؤال مركزي وهو هل تصلح تركيا لأن تكون بديلاً استراتيجياً للوطن العربي؟

منذ انهيار القطبية الثنائية عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ثار جدل عربي حول مسألة البدائل الاستراتيجيّة العربيّة، خاصة ما تعلّق بإمكانية صمود القدرة العربية في مواجهة التفرد الأمريكي بالقطبية العالمية، رغم وجود علاقة تحالفية بين بعض الدول العربية والقطب الجديد. ومصدر هذا القلق يتأتى من الخوف العربي من إملاءات القوّة العظمى المنتصرة. وذلك حين ذهب بعض المفكرين إلى القول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن الغرب يمثل بديلاً استراتيجياً، رغم الشروط التي يضعها بعد أن استمد قوته من واقع التحوّلات العالمية، وخاصة ما مثّله تيار العولمة، سواء في أثره على المنظمات الأوروبية – المتوسطية، أم الأوروبية – الخليجية، أم الأمريكية – الشرق أوسطية. وقال هذا الفريق إنه كلما كان هذا الاندماج سريعاً، ودون شروط كان ذلك أفضل. في الوقت الذي رأى فريق آخر (مثقفون عرب وحكومات عربيّة) أهمية إيجاد بدائل استراتيجيّة للمنظومة الغربيّة، دون قطع الروابط معها، ومثّلوا على ذلك بالبدائل الشرق آسيوية التي شهدت، في مرحلة ما، صعوداً

([1]) ولنا من تجربة دخول بعض الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط في علاقة مشاركة استراتيجيّة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، حيث أصيب اقتصاديات هذه الدول بأضرار خاصة بعد أن بدأ الاتحاد الأوروبي في السعي إلى توظيف تلك المشاركة في دفع الجانب العربي إلى تطبيق علاقاته مع إسرائيل، وإلى نشر قيمه في المجتمعات العربية.

([2]) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد السيد سليم (محرر)، "النموذج الكوري للتنمية"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995.

اقتصادياً كبيراً، والتي بدأت بعض الحكومات العربية، فعلاً، بالتوجّه نحوها رغم موالاة هـذه الحكومات لأوروبا وأمريكا.

ويمكن حصر البدائل الاستراتيجية التي كانت (ولا تزال) مطروحـة أمـام الأقطـار العربية على الصعيد الدولي، في أربعة بدائل (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، روسـيا، الصين)، أما على الصعيد الإقليمي فهي محصورة في بديلين (إيران وتركيا) كما يقول سـامي الأخرس في تحليله الموسّع[1].

البدائل الدولية:

أولاً: البديل الأمريكي:

لقد ارتبط العديد من الدول العربية (قبل انهيار الاتحـاد الـسوفياتي 1991) أو بعـد الثورات الربيعية (2010) بالولايات المتحدة الأمريكية، التي كان مشروعها مطبّقاً فعلاً فـي كثير من أجزاء العالم العربي، وخاصة في منطقة الخليج العربي، في معظم المجالات إن لـم يكن فيها جميعها. أما الجزء الآخر من الوطن العربي (مـصر والعـراق وسـوريا والـيمن الجنوبي سابقاً) فقد كان يَعتبر الاتحاد السوفياتي، خلال الحرب الباردة، هو البديل الاستراتيجي له. وعلى الرغم من الانفكاك غير الكامل الذي انتهجه الـرئيس المـصري الأسـبق أنـور السادات، الذي أعلن أن 99% من أوراق اللعبة هي في يد أمريكا، وعلى الرغم من التحـالف الاستراتيجي الأزلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن الدول العربية التي كانت تقف مـع المعسكر الشرقي، قد ساندت الغرب (برئاسة الولايات المتحدة الأمريكيّة) سواء فـي حـرب أفغانستان (1979) أم في حرب الخليج الثانية (1991) واحتلال العراق (2003). كما أن كل الدول التي شهدت ربيعاً عربياً قد استمرت في المحافظة على علاقاتها مع هذا الغرب، ففـي ليبيا وفي حالة سوريا (الحالية) كان الاستدعاء الأمريكي مباشراً. أما تونس ومـصر فإنهمـا انتهجتا خطاباً سياسياً "مغازلاً" و"مطمئناً" للولايات المتحدة بشكل مباشر، وفي حالة اليمن كان القبول الأمريكي عبر الأخذ بالمبادرة الخليجيّة.

ثانياً: البديل الأوروبي:

يكمّل البديل الأوروبي البديل الأمريكي أمنياً واقتصادياً في المنطقة العربية، مع إقرار الأنظمة السياسية العربية بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تملك القرار منفردة، وأنهـا هي القادرة على الضغط على إسرائيل لحل قضية الشرق الأوسط، وذلك بالرغم مـن إدراك هذه الأنظمة أن كلا البديلين (الأوروبي والأمريكي) لا يؤمنان بتغيير التوازن القـائم لـصالح

([1])سامي الأخرس، البدائل الاستراتيجية لبلدان الربيع العربي.
www.ahewar.org/dedat/ghow.art.asp?aid=314538

إسرائيل، حتى أن احتلال العراق وتدميره، ومحاولة تدمير سوريا يأتيان ضمن هذا المفهوم. وقد رأينا ذلك بيّناً وواضحاً سواء في "الميثاق الأوروبي"، الذي أطلق عليه ميثاق السلام والاستقرار في البحر المتوسط، أم في اتفاق أمريكا وأوروبا على رفض امتلاك أية دولة في المنطقة لأسلحة نووية عدا إسرائيل الذي، في سياقه، تقع الحرب الغربية على المشروع النووي الإيراني الحالي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي السابق كوشنر (2008) حين قال: "إن التطبيع الكامل من قِبَلْ العرب مع إسرائيل، هو ثمن وقف الاستيطان فقط". وما تقوم به بعض الدول الأوروبية من رفع مستوى التمثيل للبعثات الدبلوماسية الفلسطينية فيها، ما هو إلا استدارة على الموقف الأمريكي لتجنيبه بعض الصدمات الناشئة عنه. ولذلك فإن الموقف الأوروبي في المنطقة لم يسع في أية مرحلة من مراحل الصراع إلى حلّه أو إنهائه، بل توقف عن حدود "منع تصاعد الصراع"، وترك الحلول النهائية بيد الولايات المتحدة الأمريكية منفردة.

وفي الحالة العراقية رأينا أن فرنسا وألمانيا عارضتا ضرب العراق عام 2003، إلا أنهما عادتا وأيّدتا هذا العدوان بل وشاركتا فيه، كما تحالفتا مع أمريكا في ضرب ليبيا (2011)، وساندتا المشروع الأمريكي الذي أطلق عليه اسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، بل وأن المشروع الألماني الذي عرف "بمشروع الشرق الأوسط الأوسع" قد تقاطع في كثير من النقاط المحورية مع المشروع الأمريكي، حيث طالب المشروعان بضرورة تقديم المطالبة بالإصلاحات العربية على حل الصراع العربي – الإسرائيلي[1].

وفي التفصيل فإن البديل الاستراتيجي الاقتصادي قد فشل مع الاتحاد الأوروبي الذي سعى إلى إنشاء حالة من الوصاية على الدول العربية، وفصل المسارات الاقتصادية مع العرب عن تلك التي مع إسرائيل، في محاولة إلى عزل الصراع العربي – الإسرائيلي عن مكوّناته الأساسيّة، وإصراره على اعتماد القيم الاقتصادية الأوروبية وحدها كأساس للمشاركة. أما على المستوى الخليجي فقد أكد المشروع على أولوية المفاهيم الأمنية في مجال ما سمي "بأمن الخليج"، الذي تساند مع العمل الأوروبي الجاد على فرض القيم الثقافيّة الغربية في بعض بلدان الخليج العربي إلى جانب بلدان المغرب العربي، الأمر الذي أدّى إلى سير دول الخليج في مسار التصدي لإيران، بل وقد وصل الحال إلى مطالبة هذه الدول بحماية غربية ضد بعضها بعضاً.

وهكذا فإن البديل الاستراتيجي الأوروبي كما هو الحال مع البديل الاستراتيجي الأمريكي لا يصلحان، على أي مستوى، لأنْ يكوّنا بديلاً استراتيجياً عربياً.

([1]) www.almustashar-iq.net/indexphp.

- www.ahram.org/Archieve/2004/6/9/REPO1.HTM.

ثالثاً: البديل الروسي:

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، وانتهاء عهد "يلتسين" واستلام "بوتين" السلطة عام 2000، سعت روسيا إلى استعادة دورها العالمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك أخذ بوتين يتقرب من الرؤية الأمريكية في "مكافحة الإرهاب" التي تلت أحداث سبتمبر 2001، أملاً في الحصول على دعم الولايات المتحدة في حربه ضد مطالبة الشيشان بالانفصال، والتخلص من نشاط حركة "طالبان" في أفغانستان، الذي أدى إلى التسهيلات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد في أوزبكستان وقرغيزستان لضرب أفغانستان، الأمر الذي جاء ترسيخاً للاستراتيجيّة الأمريكية في التفرد في المنطقة، والذي مكّن واشنطن من ضرب العراق دون أن تلقي بالاً جادّاً للمعارضة الروسيّة، مما دفع بوتين إلى إصدار قانون (2007) ينص على حق بلاده في تحريك قواتها المسلّحة في أي مكان على أراضيها، كما سعت روسيا إلى توسيع مشاركتها الاستراتيجية مع الصين ودول آسيا الوسطى في سياق "منظمة شنغهاي للتعاون".

وبعد تولي ميدفيديف الحكم واصل سياسة تقوية "الرد الروسي" على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأس هذا السعي جاء قانونه المتعلّق بإعادة تحديث تسليح الجيش والأسطول الروسيين، والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة مشاريع ترسيخ قدرات الحلف الأطلسي، وتوسيع عدد المنضمين إليه حيث دخلت في عضويته كل من جورجيا وأوكرانيا، الأمر الذي يعني أن الحلف أصبح محادداً لروسيا.

ولتقوية دور روسيا كبديل استراتيجي عربي وشرق أوسطي، دعمت المشروع النووي الإيراني، وفي ذلك محاولة لخلق أقطاب دولية جديدة تجرّد أمريكا من تفردها بالقطبية العالميّة، ومن ذلك أيضاً إعفاء سوريا من ثلاثة أرباع ديونها، كما عقدت معها صفقات سلاح (عام 2005)، وتوصلت إلى اتفاق مع السعودية للتنقيب عن الغاز واستخراجه من حقل الربع الخالي مدّته 40 سنة. كما أصبحت عضواً مراقباً في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ظل الرفض الروسي للاشتراك في ضرب ليبيا، فإن البحث في قضية صلاحيات روسيا كبديل استراتيجي عربي، يُصبح شائكاً بسبب اشتراك دول عربية في هذه الحرب، مما خلق حالة من الانفصام العربي حول التعاون مع روسيا، وذلك بسبب الاختراق الذي أصاب البدائل المطروحة بين أمريكا وأوروبا وبين روسيا، خاصة وأن لدى بعض الدول العربية (الجزائر، تونس، السودان، المغرب، الصومال) تناقضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن على روسيا أن تثبت أنها بديل استراتيجي، في الوقت الذي تتلقى فيه دولة مثل مصر مساعدات عسكرية أمريكية لا يمكن الاستغناء عنها دون توفر بديل عن ذلك.

وهكذا فإن روسيا تبدو، لدى بعض العرب، بديلاً غير مستوفي الشروط، خاصة بعد موقفها من الأحداث في سوريا والتي عكست شرخاً كبيراً في الموقف العربي حيالها.

رابعاً: البديل الصيني:

في العام 2003 صاغ الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي زينغ بيجيان (الذي ورد اسمه في المرتبة 44 في قائمة أفضل 100 مفكر عالمي التي أصدرتها مجلة Foreign Policy في ديسمبر/ كانون الأول 2010) نظرية "الصعود السلمي" للصين، طمأن من خلالها المجتمع الدولي إلى أن الصين ستعود إلى الساحة العالمية لاعباً أساسياً، إن تغيّر هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره، الأمر الذي يقع، في العادة، عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوة قديمة.

في الواقع أن معظم النقاش حول تأثير "الصعود السلمي الصيني"، قد ارتبط بشكل أساسي بمنطقة شرق أسيا، وبالعلاقة مع واشنطن، بينما لم ينعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صعوداً في دور الصين، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية، والتي نظرت إلى مسألة الصعود الصيني من زاوية إيجابية لأنه يحقق توازناً في العلاقات الدولية، ويتيح لدول المنطقة الانفتاح على المزيد من اللاعبين الدوليين، بالإضافة إلى أن دول الشرق الأوسط تنظر إلى الصين كسوق حالي ومستقبلي كبير، سواء ما تعلق بالنفط أو كملجأ آمن لرؤوس الأموال والاستثمارات، ولنا في السودان وفي دارفور بالذات مثال لهذا[1].

مما لا شك فيه أن الصين تعتبر قوّة اقتصادية صاعدة، حيث تعتبر ثاني قوّة دولية شرائية، إضافة لحوزتها قدرات نووية. كما حققت مجتمعاً قومياً عريقاً ثقافياً وحضارياً، بالرغم من استمرار معاناتها من العديد من الأزمات الداخليّة، وعلى رأسها النزاعات الانفصاليّة، وسلطة الحزب الواحد، وغياب الاستراتيجيّة الدولية عن سياستها العامّة، الأمور التي حالت دون قدرتها على طرح نفسها كقطب دولي قادم. وقد أرغمتها هذه الأوضاع على ممالأة التوجهات الأوروبية والأمريكية في مجلس الأمن، إلا في موضوعين تايوان سابقاً وسوريا حالياً، وغير ذلك، فإن الموقف الصيني يظهر عجزاً عن تحجيم النفوذ الأمريكي، فقد التزمت بكين الصمت حيال قصف سفارتها في بلجراد عام 1991. كما لم تعارض الممارسات الأمريكية ضد السودان التي ترتبط معها باستثمارات هائلة.

لم تتخذ الصين في مسيرتها الدولية، رغم قوتها الاقتصادية، مواقف تمس بالتوازنات القائمة، كما أنها لم تتخذ مواقف تجعل منها قوّة مؤثرة في السياسات الدولية، إضافة إلى أنها لم تتعاون مع قوى دولية أخرى للعب دور عالمي. وعليه رأيناها تعتمد سياسة الحذر في

([1]) www.alwastanews.com/3151/news/read/547273/1.html.

قضايا الشرق الأوسط، وذلك لأن أولوياتها تصب في الصعود الاقتصادي، الأمر الذي جعلها تلامس حافة التوافق مع المواقف الأمريكية والأوروبية سوى ما تعلق بالقضية السورية.

وفي العام 2009 تخطت الصين مركز الولايات المتحدة كأكبر مصدر لمنطقة الشرق الأوسط، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 62 ملياراً عام 2005 إلى 118 ملياراً عام 2009، وارتفع هذا الرقم إلى 180 مليار دولار عام 2011، بحيث أصبحت الدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين.

أما سياسياً فقد عززت الصين من تعاونها مع التجمعات الإقليمية، لاسيما ما كان من لقاءات سنوية مع جامعة الدول العربية (المنتدى العربي – الصيني)، ومع مجلس التعاون لدول الخليج العربية (لقاء الحوار الاستراتيجي الخليجي – الصيني). كما وقعت اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي مع مصر (2006)، والسعودية (2009)، وتركيا (2010).

وعلى العكس من ذلك، فقد اعتبرت مبيعات الأسلحة الصينية لدول المنطقة الأقل، مقارنة بأمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا. كما أن الوجود العسكري والأمني الصيني في المنطقة يكاد يكون معدوماً، الأمر الذي دفع بالصين إلى العمل على تعزيز التعاون العسكري والأمني مع دول الشرق الوسط، بما يتناسب مع صعودها العالمي وتنامي نفوذها الاقتصادي. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2010 أرسلت بكين موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري مع كل من الأردن وسوريا والإمارات، وذلك بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعُمان، والأهم من ذلك ما تحقق بينها وبين مصر والسعودية[1].

وهكذا فإن طرح الصين كبديل استراتيجي عربي يصبح مشكوكاً فيه، على الأقل، في المدى المنظور، إلا أن ذلك سيتغيّر كما تهدف الصين.

البدائل الإقليمية:

أما على مستوى البدائل الاستراتيجيّة الإقليمية فهناك طرحان:

أولاً: البديل الإيراني:

لقد أوجد احتلال العراق (2003) أفقاً جديدة لإيران في المنطقة العربية، وذلك بعد أن خاضت حرباً شرسة معه (1980 -1988) وقف كثير من العرب فيها ضدها. وفي عملية تشكّيل هذا الأفق رأينا إيران تقف صامتة حيال القرارات المتوالية الصادرة عن مجلس الأمن ضد العراق، الأمر الذي وصف بأنه موقف قائم على قاعدة التحالف والتخالف.

صنفت إيران في عهد الرئيس بوش (2001) بأنها إحدى دول "محور الشر"، إلا أن هزيمة العراق قد خلصتها من عدوين لدودين هما؛ حركة طالبان في أفغانستان العدو المذهبي

(1) www.duhsha.com/showthread.php?t=4Q340&page=2.

لها، وصدام حسين العدو الرئيسي لإيران، خاصة بعد أن جاءت في البلدين نُظُم موالية ومحالفة لها مذهبياً وسياسياً، وبذلك لم تعد إيران تواجه إلا عدواً واحداً هو أمريكا.

أخذ نموذج إيران مع مجيء أحمد نجاد (2005) بالتوسع، خصوصاً وأن الرئيس الإيراني الجديد (آنذاك) راح يؤكد على مواصلة بلاده لبرنامجها النووي. كما صعّد من سياسته القائمة على مبدأ "محو" إسرائيل، ودعمه لحركة حماس وحزب الله وسوريا، وتهديده بتوجيه ضربة قاصمة لإسرائيل إن هي هاجمت إيران، إضافة إلى دعمه لما عرف بالربيع العربي وخاصة في مصر (ثورة 25 يناير) وتونس ومعارضته الشديدة لضرب ليبيا.

عمّقت هذه المواقف الروابط والصلات الدينية والثقافية واللغوية والتجاريّة والتاريخية والجوارية والتداخل الجغرافي والديمغرافي بين إيران والدول العربية، إلا أن هناك مجموعة من التناقضات ما زالت قائمة بين إيران والعرب، ولا تزال تتفاعل على الصعيد الإقليمي، ومن ذلك الخلاف على قضية الجزر الإماراتية الثلاث، والتخالف المذهبي الشيعي السني، والخلاف مع دول الخليج العربي في قضية سوريا، والخلاف التاريخي حول تسمية الخليج وإطلاق اسم مجلس التعاون الخليجي العربي الذي خشيت إيران أن يكون ذا صبغة عسكرية[*]، وحول القضية الأمنية الخليجية التي رأت إيران أنها يجب أن تكون من اختصاص دول الخليج فقط، لذلك اعترضت بشدّة على معظم الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الدول الخليجية مع الغرب. كما اعترضت على إعلان دمشق عام 1991 بخصوص الترتيبات الأمنية والدور الذي منح لسوريا ومصر بموجب هذه الترتيبات[1].

في ضوء هذا يبدو أنه من الصعوبة أن تشكل إيران بديلاً استراتيجياً عربياً، إلا في بعض الحالات مثل سوريا وحزب الله وحماس.

ثانياً: البديل التركي:

لقد لوحظ أن تركيا كانت تمر بمرحلة إعادة استراتيجياتها المحتارة بين الاتحاد الأوروبي، وبين العمل على تعظيم دورها الإقليمي الممتد حتى آسيا الوسطى والبلقان، في إطار "العثمانية الجديدة"، وفي سياق تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ضمنها ترسيخ العلاقات مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية منشغلة باستحقاقات حرب الخليج الثانية، وما رافق ذلك من صعود قوى إقليميّة غير عربيّة في المنطقة. وتماهياً مع هذا التحوّل أخذت الدول الغربية في طرح المشروع الأوروبي –

([*]) قالت إيران بأن الخليج ليس عربياً بل فارسياً، لذا يجب أن يكون اسم المجلس "مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة".

([1]) سامي الأخرس، مرجع سابق. www.ahewar.org/debat.

المتوسطي (حوار الشمال والجنوب)، في الوقت الذي تخوّف كثير من العرب من الممارسة التركيّة التي توّجت بتوقيع اتفاق التعاون التركي – الإسرائيلي عام 1996. إلا أن تحوّلاً دراماتيكياً وقع عندما انسحب رئيس الوزراء التركي أردوغان من مؤتمر دافوس (كانون الثاني 2009) احتجاجاً على عدم إعطائه الفرصة للرد على افتراءات الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس حول العدوان على غزة، الأمر الذي خلّف مناظرة في الفكر الاستراتيجي العربي حول الدور التركي، وبالتالي طرح رأي يسأل هل تصلح تركيا لأن تكون "بديلاً استراتيجياً" عربياً يمكن الاعتماد عليه؟ ثم جاءت المرحلة الثانية من هذا الجدل عام 2010 عندما تفجَّرت "الثورات" العربية بدءاً من تونس وانتهاءً بسوريا، حيث قيل قبلها إن تركيا لا تحمل أجندات خاصة نحو أية منطقة في الإقليم، بل إنها تعمل على مبدأي "كسب الأصدقاء" و"تحقيق المصالح التركيّة القوميّة"[1]، وأن "العثمانيين الجدد"، في تحركهم نحو الجنوب، إنما يهدفون إلى إرسال رسالة إلى شركائهم في الشمال (تحديداً في بروكسل) ليفهموا منها أهمية دور تركيا في المنطقة، وبالتالي تزايد إمكانية اعتمادهم عليها في تعزيز دورهم عالمياً، الأمر الذي يمثل ورقة تركية رابحة في عملية تسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي[2].

وفي مواجهة ذلك قام رأي آخر يقول إن تركيا قد حققت إنجازات تحسب لها، سواء في تحولها الاقتصادي الصاعد، أم في تحولها السياسي الذي تمثل في تمكين سيادة القانون والدستور، أم في التقليل من سلطة العسكر، أم في العمل الجاد نحو تهدئة الأزمة الكردية[3]، الأمر الذي جعل من تركيا دولة "محورية"، إضافة إلى إيران ومصر، أيْ أن أيّ تعادل استراتيجي بين هذه الأطراف الثلاثة سيقيم معادلة دولية جديدة[4]. وقد التقى هذا التيار مع ذلك الذي يقول بضرورة تحرك العرب نحو إستمالة تركيا نحوهم عن طريق تعظيم مجالات التفاهم، وعن طريق استثمار حقيقة أن المصالح المشتركة للطرفين، لا يمكن أن تتحقق إلاّ من

([1]) هدى ميتكيس، "هل تتغير خريطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة"، جريدة الأهرام 2009/10/29.

- أسامة عبد العزيز، "بداية تحالفات إقليمية جديدة"، جريدة الأهرام 2009/10/29.

وانظر:

- محمد سعيد، "العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر، جريدة العربي (القاهرة) 2009/4/12

([2]) عبد الرحمن أبو عوف، "تعاظم الدور التركي وعمق أوغلوا الاستراتيجي"، المصريون (الجريدة الالكترونية) 2009/5/13.

([3]) سعيد حارب، "تركيا الجديدة"، جريدة العرب القطرية 2009/10/26.

([4]) فهمي هويدي، "دعوى لتبديد الغيوم في العلاقات العربية – التركية"، جريدة الشرق الأوسط، 2007/12/26.

خلال دعم الاستقرار في المنطقة، ومن الأخذ بمبدأ عدم فتح المجال أمام تركيا المدعومة أمريكياً وأوروبياً لاستهداف مصالحها على حساب المصالح العربية[1].

أما بعد تفجّر الثورات العربية مع نهاية عام 2010، فقد هدأ الحوار العربي مع تركيا، وذلك لأن المفكرين العرب ومثقفيهم قد انشغلوا بهموم تغيير الواقع العربي، والتحول الديمقراطي، مما أزاح تركيا عن كونها دولة مثيرة للنقاش، إلا من زاوية صلاحها لأن تكون نموذجاً، بعد أن حققت حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وهنا طرح السؤال المثير وهو هل يمكن لتركيا أن تلعب دوراً في مساعدة التحوّل العربي نحو الديمقراطية والتنمية السياسية والاقتصادية؟

إضافة إلى ما أسلفنا حول مكوّنات القوّة التركية، وحتى يمكننا الوصول إلى إجابة مقنعة للسؤال القائم بين أيدينا وهو: هل تصلح تركيا لأن تكون بديلاً استراتيجياً للعرب؟ لابد من التعاطي مع الشروط الأربعة التي ذكرنا، ولعل أولها التعرض للمقدرات التي يملكها البديل الاستراتيجي المطلوب الذي هو تركيا هنا.

تملك تركيا مقوّمات ومقدرات تمثلت أولاً في الاستقرار السياسي الذي بدأ في التشكل بعد عام 1996[2]، حين شهدت تركيا نظاماً سياسياً مستقراً، يقوم على أسس برلمانية يتفوق على كثير من الأنظمة السياسية في المنطقة، حيث عمل على تعميق مفاهيم الديمقراطية، بدءاً في تقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر؛ حيث أدخل أردوغان مجموعة من الإصلاحات السياسية (2003/8/6) غيّر بموجبها تكوين المجلس، من مِثْل أن يكون أمينُه العام معيّناً من قبل رئيس الوزراء، بعد موافقة رئيس الجمهورية. وأصبحت اجتماعاته مرّة كل شهرين بدلاً من شهر. والأهم من ذلك تحوّل دوره ليصبح استشارياً لا تنفيذياً ملزماً. كما أدخل أردوغان (أثر استفتاء شعبي جرى في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007) تعديلاً على طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ليكون من قبل الشعب مباشرة، وخفّض مدّة الرئاسة إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، وزاد دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات العامّة. ونتيجة لذلك فقد أصبحت تركيا نموذجاً ديمقراطياً حقق لها الاستقرار والنفوذ السياسي في الإقليم[3].

وكما أسلفنا أيضاً، فإن تركيا قد تحولّت إلى قدرة اقتصادية متميزة إقليمياً تملك قاعدة صناعية واسعة، لها مكوّنات هائلة على مستوى المواد الأولّية عدا الطاقة. أما زراعياً فهي

([1]) محمد مجاهد الزيات، "تحركات تركيا جديرة بالاهتمام"، جريدة الشروق القاهرية، 2009/5/8.

([2]) هاينز كرامر، "تركيا كقوّة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد55 (أيلول/ سبتمبر 1996)، ص24.

([3]) المصدر السابق.

مكتفية. وعلى مستوى القوّة البشرية فإنها تملك قاعدة متطورة، ولذلك فإن تركيا تمثل (رغم عجزها عن تقديم معونات اقتصادية، وبالتالي عجزها عن جعل نفسها قطباً تتمحور حوله دول الجوار) أحد أقوى الاقتصاديات الصاعدة. فعلى سبيل المثال كانت، حسب تقرير التنمية البشرية لعامي 2003 و2010، فقد كانت تحتل في الأول الرقم 96 من 175 دولة، بينما احتلت في الثاني المركز 83 من 165 دولة. كما زاد الإنتاج المحلي من 390.3 مليار دولار ودخل الفرد 5890 دولاراً عام 2001، ليصبح 991.7 مليار دولار كناتج محلي و13416 دولاراً دخل الفرد عام 2008، أي بمعدل نمو مقداره في المتوسط 7.3%. كما أوقفت السياسة التركية الاقتصادية موجة التضخم وتدهور الليرة التركية[1].

أما على مستوى القدرة العسكرية، فإضافة إلى ما أسلفنا، فإن تركيا هي أقوى جيرانها عسكرياً، إذ أنها تصنّع جزءاً كبيراً من سلاحها، خاصة الطائرات المقاتلة والسفن الحربية (بالرغم من أن معظم إنتاجها العسكري هو بترخيص أمريكي). كما أنها لم تتوان عن عقد اتفاق عسكري استراتيجي مع إسرائيل عام 1996[2].

وإذا ما ذهبنا إلى الشرط الثاني في إقامة البديل الاستراتيجي، وهو الرغبة التركية في مشاركة العرب، فإننا نجد أن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط حلف وارسو ثم تفكك يوغسلافيا، قد أدى ذلك كلّه إلى تغيير جوهري في البيئة الخارجية لتركيا، حيث انتهى العدو الشيوعي وتهديداته، كما استقلت بعض الدول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كانت جزءاً منه، وقد كانت بعض هذه الدول ذات أصول تركية، الأمر الذي وفّر لتركيا الفرصة لأن تصبح قوّة إقليمية ضاربة، مكّنت الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال من صياغة مفهوم "العثمانية الجديدة"، الذي يعني أن هناك فضاء استراتيجياً جديداً يمتد من تركستان إلى البلقان تقع تركيا في قلبه وتقوده. وبالرغم من تحالف تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (1990-1991) إلا أن ذلك لم يهز هذه المكانة بشكل واضح، خاصة بعد أن تمكنت، إلى حد كبير، من القضاء على التمرد الكردي في جنوب شرق الأناضول، والقبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، في 1998/2/15.

وتبعاً لذلك فقد عدّلت تركيا من استراتيجيّاتها الأمنية، وذلك عندما بدأت تتحول إلى المنهج التوافقي، خاصة بعد أن حلّت مسألة خلافها مع سوريا وتغيّر موقفها من اليونان حول المسألة القبرصية (عام 2000)، وبالتالي اقترابها من معايير كوبنهاجن (2004) بعد أن

---

(1)عبد الحليم غزالي (2007)، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية ، ص220.

(2)كمال حبيب (2010)، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانيّة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.، ص35 و74.

أدخلت سلسلة من الإصلاحات المقبولة من الاتحاد الأوروبي، وبعد أن أعلنت، على لسان وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو (2008) أن مبادئ سياستها الخارجية يجب أن تقوم على أساس الموازنة بين الأمن والديمقراطية، كطريق لإنشاء منطقة نفوذ في الجوار الذي بدأت، أيضاً، في تصفير المشكلات معه، وبالتالي تطوير علاقاتها معه، الأمر الذي دفع أوغلو، بعد أن عُيّن رئيساً للوزراء (2009/5/2)، لأن ينادي بأن على بلاده أن تلعب دوراً أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل ذلك في توجّه حزب العدالة والتنمية إلى بناء علاقات استراتيجيّة مع العرب. وسعت تركيا في وساطة بين إيران وباكستان (إقليم سيستان). وقد صرح أردوغان يومها قائلاً: "إن تركيا جزء من الشرق الأوسط الكبير وعليها مسؤوليات، ويجب أن تأخذ مكانها فيه"[1]. هذا إلى جانب انطلاق تركيا في بناء اتصالات إعلامية وثقافية وفكرية في كثير من دول المنطقة. كما أنشأت قناة فضائية ناطقة بالعربية لتكون فضاءاً للحور العربي التركي. إضافة إلى المشاركة الفاعلة في سلسلة من المؤتمرات المشتركة مع مراكز الفكر والجامعات والمؤسسات الثقافية في البلاد العربية.

أما الشرط الثالث الذي يجب تَحَقُّقهُ في إنشاء البديل الاستراتيجي التركي فهو ضرورة توافر وجود توافق تركي داخلي حول المشاركة مع العرب. وفي الواقع حتى يمكن التحقق من ذلك فإن هناك واقعاً قد فرض نفسه خلال العقد الأخير، يتمثل في ازدياد أهمية المجتمع المدني التركي، وتنامي قوته في التأثير على السياسات العامّة للدولة[2]، الأمر الذي سهل الطريق أمام حزب العدالة والتنمية للتقارب مع الوطن العربي. وإثباتاً لذلك فقد حصد الحزب 34% من الأصوات في انتخابات عام 2003، بينما ارتفعت النسبة إلى 46.7% في انتخابات عام 2007، أي في الوقت الذي أبدى فيه الحزب تعاطفاً مع القضية الفلسطينية. ويقول محمد نور الدين في هذا الصدد: "للقضية الفلسطينية موقع خاص في قلوب الأتراك، يتساوى هنا العلمانيون والإسلاميون... الشعب التركي وقف يومياً في تظاهراته واعتصاماته وهتافاته منددا بالعدوان وداعماً لصمود غزّة"[3]. كما انعكس ذلك في الاستقبال الجماهيري الذي قوبل به أردوغان إثر انسحابه من مؤتمر دافوس[4].

([1]) محمد نور الدين، "تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات"، مجلة شؤون الأوسط، السنة 16، العدد 123 (صيف 2006)، ص70.

([2]) Kemal Kirisci, Turkey's Foreign policy in Turbulent Times, Chaillot, Paperd No.92, Paris Institute of Security Studies, 2006, pp.38-48.

([3]) محمد نور الدين، "العدوان على غزة: تساؤلات وإجابات، مجلة شؤون الأوسط، (شتاء 2009)، عدد (131)، ص58.

([4]) محمد نور الدين، "تركيا: الإسلاميون في السلطة"، شؤون الأوسط (109، شتاء 2003)، ص197 -ص201.

وهكذا فإن المراقب للرأي العام التركي، يجد أن النخب السياسية التركيّة راضية بشكل كبير عن توجه أردوغان وحزبه نحو العرب والمسلمين[1].

وفي حديثنا عن الشرط الرابع لوجود البديل الاستراتيجي، المتمثل في التوافق بين الطرفين في التوجهات السياسية والثقافية، فإن استطالة تاريخية قد جمعت العرب مع الأتراك امتدت من عام 1516 إلى عام 1918، بنيت خلالها علاقات اجتماعية وثيقة بينهما، خصوصاً ما نتج عن الموروث الديني المشترك، وذلك عندما كانت الدولة العثمانية تحتضن الخلافة الإسلامية، وقَبِلَها العرب وكان يمكن ترسيخ هذه العلاقات، إلا أن التحوّل التركي نحو "الطورانية" القائلة بتفوق العنصر التركي، دفع بتركيا إلى سياسة تتريك العرب وزادت حدة هذه السياسة مع وصول الاتحاد والترقي عام 1908 إلى الحكم، الأمر الذي انتهزته بريطانيا لحث القوميين العرب بقيادة الشريف حسين بن علي على الثورة ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. أما حالة الانفصام الأخرى فقد نجمت عن ثنائية تعامل العالم الخارجي مع الأتراك ومع العرب، ففي الوقت الذي لم يهدد فيه الغرب تركيا منذ عام 1923 (مجيء أتاتورك)، وكان مستمراً في تهديد العرب واحتلالهم، فإن الاتحاد السوفياتي شكل مصدر تهديد للدولة العثمانية وتحالف بعض العرب معه.

أما ما تعلّق بالقضية الفلسطينية فقد مثّل إنشاء إسرائيل تهديداً للعرب على المستويات كافة، الأمر الذي تزامن مع الثورة العربية ضد الأتراك مما رسّخ الشرخ بين الطرفين (التركي والعربي)، ومما مكّن أتاتورك من قطع علاقات بلاده مع العالم العربي، واتجاهه بكل قوّة نحو الغرب، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت تركيا نحو الدخول في نظام الأحلاف الغربيّة ضد الاتحاد السوفياتي، والاعتراف بإسرائيل عام 1949، وانضمت إلى حلف الأطلسي عام 1952، في الوقت الذي شعر فيه العرب بأن هناك حالة من العداء قد تشكلت ضدهم مما رسّخ فكرة مقاومة نظام الأحلاف الغربيّة.

توالت الأحداث بعد ذلك، وشهدت العلاقات العربية – التركية فتوراً، رغم هزيمة حزب الشعب الجمهوري التركي عام 1950، بسبب الاختلاف بين "المشروع الشرق أوسطي" الذي تبنته تركيا وبين "المشروع العربي"، وما أثاره حلف بغداد عام 1955 حتى عام 1979 حين الغي. في هذه الفترة قام خلافان بين الطرفين أولهما النزاع الحدودي مع سوريا، وثانيهما تعاطف العرب مع اليونان إزاء القضية القبرصية، وقد انطلق جزء كبير من الموقف العربي،

([1]) ظهر ذلك في الدراسة المسحيّة التي أجراها محمد سعيد ونشرها في صحيفة العربي القاهرية في 2009/4/12، تحت عنوان "العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر"، مرجع سابق.

من أساس الرفض الذي قال به العرب وذلك تنفيذاً لعقيدتهم السياسية – الاجتماعية القائمة على رفض احتلال إسرائيل لفلسطين.

إلا أنّه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، توافق مزيد من العرب مع تركيا في علاقتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما رافق ذلك من استحضار الميراث الثقافي والسياسي العربي - التركي[1]، مع أن بعضاً من النخب السياسية التركية قد دعت إلى ضرورة النأي عن الانخراط في قضايا الشرق الأوسط، وذلك ارتكازاً على نظرية الأمن التركية التي رأت هذه النخب أنها تشكل أساساً هاماً من أسس الثقافة الاستراتيجية التركية الأربعة؛ وهي إرساء الوضع الراهن، والواقعيّة السياسية، وعدم الانخراط في المشكلات الشرق أوسطية، والحذر من تدخل القوى الخارجية في تفتيت الدولة التركيّة، خاصة وأن النخب هذه قد آمنت بأن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة صراعات يجب عدم الدخول فيها إلا لضرورات الأمن التركي[2].

وفي النتيجة فإن اعتبار تركيا بديلاً استراتيجياً عربياً يتنازعه موقفان؛ أولهما الجماهير التركية الذاهبة إلى قبول التشارك مع العرب، وثانيهما النخب العلمانية الأتاتوركية التي تتحفظ على ذلك، وبالتالي فإنها أقل ميلاً إلى التشارك العربي – التركي. وبالرغم من هذا التخالف فإن من يدّعون أن لديهم النظرة الموضوعية يقولون بأن تركيا هي بديل استراتيجي عربي لهم، يتوفر له العديد من العوامل الدافعة، منها أن ليس لدى العرب بدائل أخرى قادرة على لعب هذا الدور، سواء ما كان أمريكياً أو أوروبياً، خاصة ما تمثله انعكاسات القضية الفلسطينية على هذا الدور، أما روسيا فإنها لا تزال في دور بناء ذاتها، بينما الصين فهي تركز همها على الصعود الاقتصادي. وإذا ما التفتنا إلى إيران فإننا نجدها منشغلة، إلى حد كبير، في تسوية ملفها النووي، في الوقت الذي نجد فيه تراجعاً هندياً في لعب دور في القضية العربية كونها (أي الهند) سائرة في بناء علاقات متميزة مع إسرائيل (السلاح التقليدي والنووي ومقاومة الإرهاب).

هذا على الجانب التركي، أمّا على جانب التوجّه العربي فإن هناك أيضاً تيارين يقودان هذا التوجّه، أحدهما يقول بضرورة التشارك مع تركيا كبديل استراتيجي، على عكس إيران التي يدور حولها خلاف عربي – عربي، وتيار يقول بوجوب التريّث، خاصة وأن هناك ملفات تركية مفتوحة تجاه التوجّه نحو أوروبا الذي يشهد تضاؤلاً، بسبب ما تفرضه أوروبا من شروط متزايدة على تركيا، مما أشعرها (تركيا) بأن هناك رفضاً متواصلاً لعملية قبولها

([1]) إبراهيم البيومي غانم، "وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحوّل الحضاري"، جريدة الأهرام، 2009/5/13.

([2]) Meliha Alutnisik, "Turkey's Security Culture and Policy Trends toward Iraq", Perceptions (Ankara), Vol.12, No.1, Spring 2007, pp.70-71.

في عضوية الاتحاد. هذا الأمر دفع تركيا لأن تكثّف جهودها للدخول في شراكة مع العـرب، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية التي تصب في مجملها في صالح تركيا[1]. لذلك فـإن التوجـه التركي نحو العالم العربي هو توجه محكوم بخيارات استراتيجيّة، خاصة وأن الـرأي العـام التركي يحبّذ قيام علاقات مع العرب والعالم الإسلامي.

ومع ذلك فإن التيار الذي يدعو إلى التريّث يقول إن النخب السياسية التركيـة، علـى عكس الجماهير، لا تميل بشكل جدّي نحو الاقتراب مع العرب ومع الشرق الأوسـط بـشكل عام. وقد شكلت هذه النخب مفاهيم ثقافية مؤثرة تقول بالابتعاد عـن أزمـات هـذا الـشرق ونزاعاته، لأنها ستضر بالدولة التركيّة. وهنا نجد شيئاً من الاختلاف بين رؤية حزب العدالـة والتنمية وبين القوى الفاعلة ذات الرؤية الكمالية والقومية المتحفظة على الانخـراط الـشرق أوسطي، وهذا ما تفرضه أيضاً استحقاقات عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وما هـو مترتب على العلاقات التركية – الإسرائيلية الاستراتيجيّة[2].

([1]) Mesut Ozcan, Harmonizing Foreign Policy: Turkey, the EU and the Middle East, Burlington, VT: Ashgate, 2008, pp.21-42.

([2]) Nader Habibi and Joshua W. Walker, What is Driving Turkey's Reengagement with the Arab World, http://www.brandies.edu/crown/publications/meb/meb49.html>.

- علي جلال معوّض، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسـط 2002 -2007، رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (2009)، جامعة القاهرة، ص157.
- جلال عبد الله معوّض (2001)، قضايا العلاقات المصرية _ التركية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص97 -98.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.